كلام الناس

والله زمان يا سلاحي

تمنع مصالح المستهلكين ومستعملي السلع المعمرة قيام الافراد او الشركات ببيع بضائعهم دون وجود تمثيل مناسب من الشركة المصنعة، ويعود السبب في ذلك لوجود خوف من تورط الجمهور بشراء بضائع لا وكيل لها يؤمن قطع الغيار وخدمة ما بعد البيع.

يصح هذا الامر على مستوى البضائع التقليدية، اما في مجال الاسلحة فالوكيل المحلي غير مطالب او هو عاجز اصلا عن تقديم خدمة ما بعد البيع للمشتري اذا ما احتاج لها. كانت الانظمة في الكويت، قبل الغزو العراقي السخيف، تمنع وجود وكلاء لمشتريات الدولة من الاسلحة، وكان التعامل، حسب الظاهر، يتم مباشرة بين الوزارة المعنية والشركة المصنعة للسلاح مباشرة. تغير الامر بعد التحرير مباشرة وتطلب ضرورة وجود وكيل كويتي «عاقل وبالغ» لاي شركة سلاح ترغب في تسويق منتجاتها مع اي جهة في الدولة. طالعتنا الصحف مؤخرا بقرار وزير الدفاع والذي بين فيه ان الدولة ستتعامل مباشرة مع شركات الاسلحة في الحصول على احتياجاتها، وبأنها ستتوقف عن التعامل مع الوكيل المحلي بالتالي. لم يبين قرار الوزير الفوائد التي ستعود على البلاد من وراء هذا القرار، ولم يكن واضحا ما اذاكان هذا الامر يشمل مشتريات الحرس الوطني ووزارة الداخلية ايضا!.

من المتعارف عليه انه من الصعب، ان لم يكن من المستحيل، الغاء الوكيل المحلي، حيث ان الشركات العالمية ستبقي علاقاتها معهم وسيعملون من خلف الستارة وبنشاط اكبر، وسيكون لهذا الامر مضار كبيرة، فالعلنية النسبية في هذا الامر لها فوائدها الكبيرة، اضافة الى ان التجارب السابقة قد اثبتت ان وجود الوكيل لاي سلعة، فيه فائدة للمستعمل تفوق الفوائد التي يمكن جنيها من عدم وجوده، فوجود اكثر من وكيل لمنتج معين تخلق منافسة شديدة بينهم يستفيد منها المشتري في نهاية الامر. الاهم من كل ذلك ان الغاء الوسيط المحلي لا يعني الغاء الوسيط الخارجي والذي يزداد دوره اهمية بعد الغاء الوكيل المحلي والذي يحل محله تلقائيا، والذي سيقوم بمهمة التفاوض مع الحكومة من شركته نيابة عن الشركة المصنعة. ان مجلس الامة مطالب بادراك ما تكتنف مثل هذه الامور من اسرار وما سيترتب على مثل هذه القرارات من فوائد وخسائر، والكويت ستبقى والى امد طويل من الدول الرئيسية المشترية للاسلحة بأنواعها والوضع المالي للكويت لا يسمح بالتساهل في مثل هذه الامور كثيرا، واقترح ان تقوم اللجنة المختصة في مجلس الامة بدعوة وكلاء شركات الاسلحة في الكويت للاجتماع بهم ومعرفة آرائهم في مثل هذا الموضوع. اكتب هذا وانا مرتاح الضمير والجيب بان اسمي لن يكون ضمن قائمة المدعوين، ولا علاقة لي بمثل هذه الامور من بعيد او قريب او حتى من الوسط.

أحمد الصراف